

التخاذل ، وقال « ان لجنة التحقيق التي شكلت بمبادرة من الحكومة ، قد تقوم بمهمة تضليلية . يجب ان نأمل ان يقوم أعضاء اللجنة بتنفيذ مهمتهم باخلاص ، وأن يتوصلوا الى نتائج صادقة . . . لكن ، ان مجرد تشكيل هذه اللجنة يسبب اخفاء الجوهر . وليس فقط لان الحكومة ترغب عن طريق تعيين اللجنة اسكات كل مناقشة جماهيرية (باعتماد أسلوب المناورة بالسرية وفرض السرية على ما يدور من بحث) ، بل لان تشكيل اللجنة يخلق الانطباع وكأن التقصير الذي نحن بصدده ، هو مسألة تقنية بحتة ، خلل او اكثر اصاب الهيكل بالصدفة ، ويمكن اصلاحه بسهولة نسبية ، كما نغمر دولابا أصيب بعطب او كما نخلع ضرسا مصابا .

« والواقع ان التقصير اعيق وأكثر جذورا .

تبلغ جذوره بنية المجتمع كله ، . . . وتبص مصادره من القيادة مباشرة . واذا كان الجمهور مؤنبا ، فان ذنبه فقط هو انه خدع بقادته ، الذين وضع بهم ثقته ، وقبل على مدى سنين ان يعطل عقله وتقدمه امامهم ، ووافق على الاشتراك معهم في غضبيهم وسخريتهم من كل من حاول ان يطالبهم بتقديم تقرير ارادي عقلاني عن تصرفاتهم ، سواء كان ذلك عضو كنيست مراقب من المعارضة ، او كان جنكرا غير ملقزم ومتحذر بموجب مواهبه او محيطه من التأثير السام للتنظيرات الرسمية » .

وأكد في مقاله ان الذي سقط ليس خط بارليف وحده بل خط السياسة الحكومية التي قصرت على مدى السنوات الست بعد حرب حزيران في تقديم اي مشروع سلام والتقدم نحو التسوية نظرا لتصورات اثبتت حرب أكتوبر بطلانها وزيفها .

وعلى صعيد تبادل العسكريين الاسرائيليين للاتهامات بالتقصير والتخاذل والوقوع في الاخطاء يبرز دافيد العازار واريك شارون ، حيث اتهم العازار الاستخبارات العسكرية في مقابلة تلفزيونية (٧٣/١٠/٢٨) عندما قال ان فترة الانذار التي أعطيت للجيش الاسرائيلي كانت قصيرة للغاية وغير كافية . ولما كان توجيه الانذار وابلاغ الجيش بالتحركات على الطرف الثاني من الجبهة هو من مهام الاستخبارات العسكرية ، فقد فهم من ذلك ان العازار يحاول الفصل من المسؤولية بتوجيه اصعب الاتهام نحو الاستخبارات . وقد رد كثير من المعلقين والصحافيين الاسرائيليين على العازار ،

« اليسارية » بالمعايير الاسرائيلية . (أمثال أفنري وغيره) كانوا أكثر تشددا وأكثر عنفا في حربه ضد القيادة السياسية ، التي تشمل دايان وغيره من الجنرالات الاعضاء في الحزب الحاكم ، وأصدر أوري أفنري أكثر من عدد من مجلته « معولام هزي » بغلاف يطالب باستقالة دايان ومئر ، واتلتهما ، مثل غلاف يوم ٧٣/١١/٢٨ ، الذي أظهر صورة غولدا مئر تحت كلمة « ابعادها ! » ، وغلاف يوم ٧٣/١١/١٤ ، الذي أظهر صورة تجميع دايان والعازار وسؤالا يقول : « هل يحقنا مع أنفسهما ؟ » اضافة الى مواضيع عديدة اخرى تحل دايان ومئر وغاليلني بشكل خاص مسؤولية الفشل ومسؤولية الهزيمة التي لحقت باسرائيل في حرب تشرين ، وضرورة استخلاص هؤلاء للنتائج وتقديم استقالاتهم .

هكذا تصاعد الجدل ، من حديث هامس في الغرف المغلقة ، الى ان وصل الى اعهدة الصحف ، ثم الى الكنيست في جلسات عديدة ، الى ان عم اسرائيل بكل ما فيها من مؤسسات وبلغ ابعادا لم يصلها جدل حول اي موضوع آخر من قبل ، واشتدت حملة المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق ، تحقق في كل تقصير ، وتضع استنتاجات على ضوء ما يصل اليه تحقيقها . وقد عبر عن هذه المطالبة في افتتاحيات عديدة للصحف الاسرائيلية وفي مقالات كثيرة في صحفحات الرأي والتعليقات (معاريف ١٢/١١/٧٣ ، هآرتس ١١/١١/٧٣ ، يديعوت احرونوت ١٢/١١/٧٣ وغيرها) .

وفي يوم ٧٣/١١/١٨ ، اقترحت غولدا مئر على الحكومة تعيين لجنة تحقيق تضائية (معاريف ١٨/١١/٧٣) . بعد ان كانت ترغب من قبل في تشكيل لجنة تحقيق شعبية . ثم تشكلت هذه اللجنة من خمسة اعضاء هم : رئيس محكمة العدل العليا اغرانات وقاضي محكمة العدل العليا لنداو ، ورئيسين سابقين لهيئة اركان جيش الاحتلال هما حاييم لسكوف ، والبروفيسور يغال يدين ، ومراقب حسابات الدولة نيفتسائيل .

الا ان تشكيل لجنة التحقيق قوبل بالرفض لدى بعض المعلقين الاسرائيليين مثل يرمياهو يوفيل (دكتور في الجامعة العبرية في القدس) الذي كتب في هآرتس ٧٣/١١/٢٨ مقالا بعنوان « الخطوط التي سقطت » وانتقد فيه تشكيل لجنة تحقيق ووجه الاتهام للسلطة السياسية وحملها مسؤولية